بالقرب من المنزل

الأسلحة وعنف الشريك الحميم

غالبا ما يتم تجاهل اختلافات الجنس في ملكية السلاح والعنف، غير أنها أصبحت واضحة بما لا يقبل التجاهل في الحالات غير المرتبطة بالنزاع، مثل السياق العائلي والعنف المنزلي. بينت الدراسات في عدد من الدول أن ٤٠٪-٧٠٪ من النساء من ضحايا جرائم القتل يلقين حتفهن على يد شريكهن الحميم، وفي الدول التي تتوفر فيها الأسلحة النارية بكل سهولة، فإنها غالبا ما تكون السلاح المستخدم. وفي تناقض مثير، فإن غالبية الرجال من ضحايا عنف الأسلحة يقتلون خارج منازلهم من قبل أشخاص ليسوا شركاء حميمين لهم.

يبرز هذا الفصل العلاقات بين الأسلحة وعنف الشريك الحميم. وهو يراجع البيانات المحدودة المتوفرة حول استخدام الأسلحة في القتل والإصابة والترهيب ويدرس طبيعة ملكية واستخدام السلاح المرتبطة بالجنس إلى جانب عوامل الدعم الثقافية لحيازة الرجال للأسلحة. والنتائج الرئيسية لهذا الفصل هي كالتالي:

- في حين أن غالبية ضحايا ومعتدي جرائم القتل المرتبطة بالأسلحة هم من الرجال، فإن عددا النساء اللواتي يتعرضن للقتل أو الإصابة أو الترهيب بالأسلحة في سياق عنف الشريك الحميم اكبر من عدد الرجال.
- في الدول ذات المعدلات المرتفعة من العنف المسلح، فإن مخاطر شمول الأسلحة في عنف الشريك الحميم ضد النساء أعلى من غيرها.
- غالبا ما يرتكب الرجال جرائم القتل ضد الشريك الحميم والتي يتبعها الانتحار (جريمة قتل- انتحار) وتكون الأسلحة النارية هي السلاح الرئيسي.
- معظم مالكي الأسلحة هم من الرجال، وكذلك غالبية الأفراد العاملين في مجال الأسلحة- مثل القوات المسلحة أو الشرطة أو وكالات الأمن والحماية الخاصة. وتتزايد مخاطر عنف الشريك الحميم ضد النساء الى جانب الإصابة والتهديد بوجود الأسلحة في البيت، بما في ذلك الأسلحة الخاصة بالعمل.
- اجتمعت عناصر عدم المساواة بين الجنسين، والتسامح والقبول الثقافي لاستخدام العنف ضد النساء، والفكر السائد للرجولة والذي يتقبل حيازة الأسلحة (والتي يدعمها الرجال والنساء معا) معا في إيجاد بيئة تضع النساء في مواجهة مخاطر عنف الشريك الحميم الذين يتضمن الأسلحة.
- يمكن أن يساعد سحب حقوق امتلاك السلاح في أعقاب حوادث عنف الشريك الحميم واستخدام تقييمات المخاطر لجرائم قتل الشريك الحميم في منع العنف، ولكن فقط في العدد القليل من الحالات التي يتم الإبلاغ عنها.
- تتضمن الاستراتيجيات الواعدة للحد من عنف الشريك الحميم المرتبط بالسلاح نظام أكثر صرامة لحيازة المدنيين للسلاح، وسياسات وقائية أكثر شمولية تزيد الوعي بأخطار الأسلحة في المنزل والتدخل لتغيير المواقف الثقافية تجاه السلاح المتعلقة بمفاهيم معينة حول الرجولة.
- تعتبر البيانات التي تصنف علاقات الضحايا والمعتدين ونوع السلاح المستخدم في عنف الشريك الحميم وجرائم القتل ضرورية لتتبع أنماط وتوجهات استخدام السلاح ولتوجيه التدخلات وتقييمها.

الشكل ٢: **جرائم قتل النساء المرتكبة في المنزل مقابل إجمالي معدلات جرائم القتل في دول مختارة (احدث البيانات المتوفرة)**

■ جرائم قتل النساء المرتكبة في المنزل ■ معدل جرائم القتل

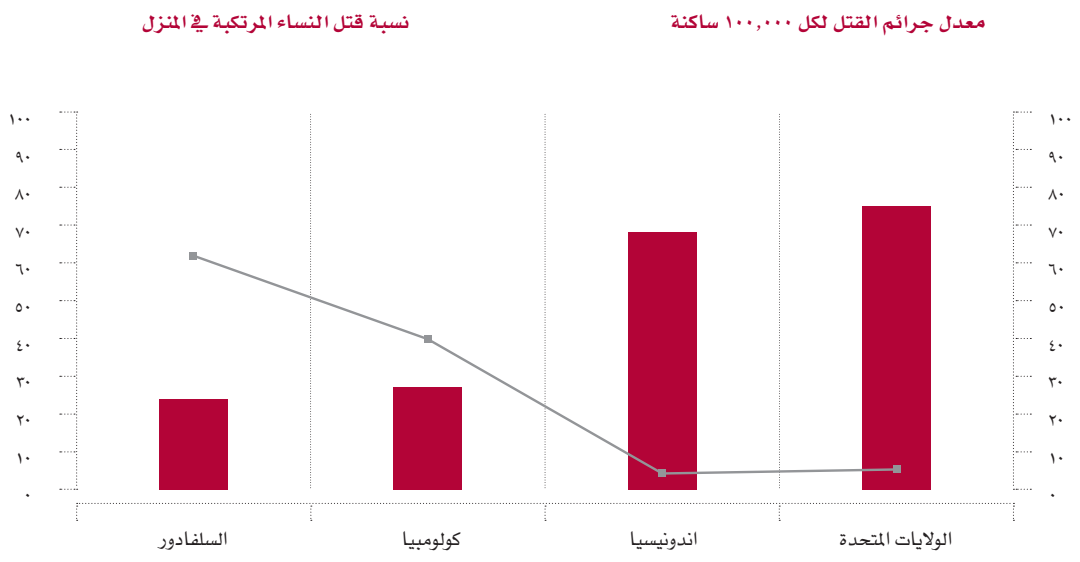

الشكل ٢-٢ **علاقة المعتدين بضحايا جرائم القتل في ١٦ دولة أوروبية وفقا لجنس الضحية (احدث البيانات المتوفرة)**

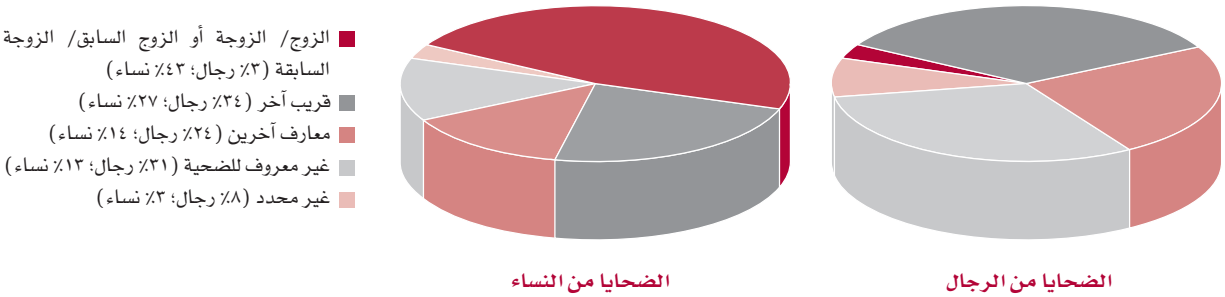

تبين البيانات من ١١١ دولة ومنطقة أن حوالي ٦٦,٠٠٠ امرأة تقتل بطريقة عنيفة كل عام، مما يمثل حوالي ١٧٪ من جميع جرائم القتل المتعمدة. وتحدث هذه الوفيات عموما في المنزل وعادة ما يكون المعتدي هو الشريك الحالي أو السابق. واحدة من ثلاثة جرائم قتل النساء يتم ارتكابها باستخدام السلاح. ومن المرجح جدا وقوع حالة وفاة أو إصابة باستخدام السلاح أكثر من أي من طرق العنف الأخرى.

يعتبر العنف الناتج عن الأسلحة متحيزا جدا حسب الجنس، غير أن الأبحاث لم تستكشف بما فيه الكفاية تأثيراته المختلفة على الرجال والنساء.

وفي المناطق التي ينتشر فيها العنف، مثل جنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، فإن النساء عرضة لمخاطر التعرض للقتل من قبل شركائهن ومن قبل الغرباء بشكل كبير. وفي المناطق ذات المعدلات المتدنية لجرائم القتل، مثل أوروبا الشرقية، فإن عنف الشريك الحميم هو المسؤول عن نسبة كبيرة من جرائم قتل النساء. ويبين الشكل ٢-١ نسبة النساء اللواتي قتلن في المنازل في مجموعة من الدول التي تتباين فيها معدلات جرائم القتل ما بين النسب المرتفعة والنسب المتدنية. ويبين الشكل ٢-٢، بناء على البيانات من دول مختارة من أوروبا الشرقية، أن ٤٣٪ من النساء من ضحايا عنف الشريك الحميم قد قتلن من قبل شريك حالي أو سابق، مقارنة مع ٣٪ من الرجال من ضحايا عنف الشريك الحميم.

وفي جميع الدول التي تتوفر بيانات حولها، فإن الرجال هم المعتدون بنسبة ساحقة في جرائم قتل- انتحار الشريك الحميم، وتكون الأسلحة النارية هي السلاح المستخدم بالأساس. وتعتبر معدلات جرائم القتل- الانتحار بالأسلحة النارية أعلى في الدول التي ترتفع فيها نسبة وجود أسلحة في البيت.

مخاطر الاحتفاظ بسلاح في البيت تفوق منافعه

تلعب الأسلحة دور هاما في الإصابات غير القاتلة والتهديدات والترهيب من قبل الشركاء الحميمين من الرجال. وهي تستخدم للتهديد والترهيب أكثر بكثير مما تستخدم للقتل.

الرجال هم من يملكون ويستخدمون غالبية الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة المستخدمة من قبل القوات المسلحة والشرطة ووكالات الأمن والحماية الخاصة. وبشكل عام، ليس هناك أدلة كثيرة على أن امتلاك سلاح أو إمكانية الوصول إليه يحمي المرأة من هجمات شريكها بل العكس، فإن مخاطر وجود سلاح في البيت يفوق منافعه بكثير.

تميل الدول ذات معدلات العنف وحيازة السلاح المرتفعة إلى امتلاك معدلات مرتفعة من عدم المساواة بين الجنسين والسماح بممارسة العنف ضد المرأة. وتعتقد بعض النساء انه من المقبول بالنسبة للرجال استخدام العنف ضد زوجاتهم ويمكن أن يدعموا فكرة الرجولة الناجمة عن حيازة السلاح.

يبدو أن إصلاح قانون السلاح الشامل له بعض الأثر على عنف الشريك الحميم المرتبط بالسلاح. وتعتبر القوانين التي تقيد الوصول إلى الأسلحة في حالات عنف الشريك الحميم ذات فائدة في حال تطبيقها بشكل ملائم كما هو الحال مع وثائق تقييم المخاطر لتقييم مخاطر عنف الشريك الحميم المستقبلية المرتبطة بالسلاح. غير أن منع عنف الشريك الحميم المرتبط بالسلاح يحتاج إلى تغييرات أعمق في الأعراف الثقافية التي تؤثر على مواقف الرجال والنساء تجاه العنف والأسلحة. وستساعد زيادة التثقيف بمخاطر وجود الأسلحة في البيت على النساء في رفع الوعي إلى جانب الحوار العام حول استخدام الرجال للسلاح وعدم المساواة بين الجنسين والسماح بممارسة العنف ضد المرأة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة لمجموعة أفضل من البيانات حول عنف الشريك الحميم المرتبط بالأسلحة، ليس فقط لتحسين فهم العوامل المؤثرة على عنف الشريك الحميم بل وأيضا للمساعدة في تحديد أشكال التدخل الفاعلة والمؤثرة.